الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض المؤشرات السوسيواقتصادية لبعض اقتصاديات دول المينا

أ. سيد أحمد حاج عيسى
جامعة البليدة
S.hadj_aissa@live.fr

أ. عبد الحق بن تفات
جامعة ورقلة
bentabdelhak@yahoo.fr

تقديم:

لقد عرف الاقتصاد العالمي عدة أزمات مالية طيلة القرن 19 وأيضا القرن 20 وأهم هذه الأزمات نذكر أزمة 1929 التي كانت نتيجة تناقضات الرأسمالية التنافسية، بالإضافة إلى عدة أزمات في سنوات التسعينات من القرن 20 كأزمة المكسيك سنتي 1994- 1995، والأزمة المالية الآسيوية سنتي 1997- 1998 التي امتدت آثارها إلى أمريكا وأوروبا، وأيضا أزمة روسيا سنة 1998، البرازيل 1999، تركيا 2000، الأرجنتين سنة 2001- 2002.

إن الاقتصاد الإسلامي هو الهيكل النظري للاقتصاد حيث يتم فيه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وحيث يحدد فيه أهداف وسلوك المؤسسات الاقتصادية المختلفة وفقا للتعاليم القرآنية والسنة النبوية [1]. كما يعرف "الاقتصاد الإسلامي بالعلم الذي يبحث في أسباب المشكلة الاقتصادية وكيفية علاجها في إطار الشريعة الإسلامية" [2]، وقد عرفه الدكتور محمد أحمد صقر بقوله "إنه العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة، لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع" [3]. ويعرف أيضاً "بأنه علم دراسة كيفية إشباع الحاجات الحياتية والأخروية بالموارد الشرعية المتاحة على مر الزمن" [4].

والاكتناز منبوذ في الفقه الإسلامي [5] فقد قال سبحانه وتعالى: "يا أيها الذين آمنوا إن كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل اللّه. والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل اللّه فبشرهم بعذاب أليم. يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوي بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون". ومن المعاملات المالية ما يشجع على هذا

الاكتناز كالفوائد الربوية كالودائع ذات الفوائد ودفاتر التوفير بالفائدة وغيرها [6]. وعن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال: "من آخر ما نزل آية الربا وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض قبل أن يفسرها لنا فدعوا الربا وريبة وقال رواه ابن ماجة". وقال أيضاً: "لا تبيعوا الذهب بالذهب، ولا الورق بالورق إلا بالمثل، ... فإني أخاف عليكما الربا" وقال وهو في خطاب: "لا يشتري أحدكم ديناراً بدينارين، ولا درهماً بدرهمين، ولا قفيزاً بقفيزين، إني أخشى عليكم الربا وإني لا أوتى بأخذ فعله إلا أوجعته عقوبة، في نفسه وماله" [7].

والمصارف الإسلامية هي نوع من المصارف التي تبعد الربا عن سائر أعمالها، الأمر الذي يزيل من النشاط المصرفي أسباب الظلم والفساد الاقتصادي، حيث يمكن المصرف الإسلامي الناس من أن يتعاونوا فيما بينهم في كسب أرزاقهم، فمن عنده فائض من المال يودع في الحسابات الاستثمارية لدى هذه المصارف، وعلى أن يكون الربح منقسما بين الطرفين، والمصرف يمول أعمالاً ومشاريع أخرى تتقاسم معه الربح، والعديد من الطرق المساعدة التي يقوم بها المصرف الإسلامي [8].

أولا: مدخل إلى الأزمة العالمية الراهنة

تعتبر ودائع المصارف عقد قرض شرعاً وقانوناً فهي عبارة عن أمانة تحفظ عند المستودع - المصرف- وليس له الحق في الانتفاع بها، لذلك فهو من المفروض غير ضامن لها إلا إذا كان الهلاك بسبب منه. لكن نجد في الكثير من الحالات أن المصرف ينتفع بالودائع، والسؤال الذي يجب طرحه هو أنه إذا كانت الوديعة تعرف على أنها عبارة عن قرض وإذا علمنا أن القرض هو عقد إرفاق فهل المصرف فقير لنقرصه؟ [9]. هذا ما يؤكده طرح الإمام الغزالي لقضية الإقراض (الائتمان) في كتابه "شفاء الغليل" حيث وضح أن الإقراض موضوعه الإحسان وترسيخ قيمة المعاونة والمشاركة والأخوة الصادقة في المجتمع الكبير بدلاً من الاستغلال والجشع وطغيان الإنسان على أخيه فقد قال صلى الله عليه وسلم: "من أقرض ديناراً إلى أجل فله بكل يوم صدقة إلى أجله، فإذا حل الأجل فأنظره بعده فله بكل يوم مثل ذلك الدين صدقة" [10] أي أن نظرة الإمام في هذا الجانب كانت تشير إلى دور الأغنياء الذين يملكون الأموال فوق كفايتهم في ضبط الفجوات الاجتماعية والمعيشية من خلال إعادة توزيع الأموال عن طريق القروض، وأما إذا كانت الفجوات جد واسعة (الفقر المدقع) فإن التبرع هو الكفيل بتضييق الهوة وليس الإقراض.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على أداء المصارف الإسلامية في العقدين الماضيين [11] فإنه سيتضح لنا التطور الذي عرفته هذه المصارف كانتشارها في مختلف أنحاء العالم الإسلامي وخارجه الشيء، الذي يعد تفسيرا لنجاح التجربة، كما لوحظ ارتفاع معدل الإيداع لدى هذه المصارف بشكل مطرد، فعلى سبيل

المثال حظي مصرف المعاملات في إندونيسيا بإقبال شديد حيث استقطب ما يزيد عن 20 مليون دولار أمريكي في اجتماع واحد، بالإضافة إلى ملاحظة فائض في السيولة كبير من الودائع قصيرة الأجل خصوصاً في البنك الإسلامي للتنمية.

كما أن المصارف الإسلامية (كبنك الفيصل الإسلامي المصري، والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، وبنك دبي الإسلامي، وبنك التمويل الكويتي وغيرها) لها مجالات للاستثمار مختلفة إلا أن مجال أو قطاع التجارة هو المستثمر فيه بأعلى النسب بالمقارنة مع باقي القطاعات كالصناعة والزراعة، مع ملاحظة الاهتمام بقطاع الخدمات [12].

1) التعريف بالأزمة المالية:

الأزمة المالية الراهنة هي حديث كل العالم فخلال قمة مجموعة العشرين في نوفمبر 2008م بواشنطن، أكدت البلدان العشرين [13] على أنه من أهمية رفض كل نزعة حمائية وتفادي إقامة حواجز اقتصادية جديدة أمام التجارة، هذا وقد أجرت منظمة الجمارك العالمية مجموعتين من التحقيقات في نوفمبر 2008 وفي فبراير[14] 2009، حول كيفية تأثير الأزمة المالية العالمية على الإدارات الجمركية وعلى التجارة الدولية، وتوصلت إلى بعض النتائج منها؛ أن معظم الإدارات الجمركية أفادت بانخفاض حجم المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) في شهر ديسمبر 2008م مقارنة مع الأشهر السابقة ومقارنة مع شهر ديسمبر 2007م، وتبين المعطيات الأولية حدة في الانخفاض في شهر يناير2009م، كما أصبحت عدة بلدان نامية تعاني من تقلص الرسوم الجمركية بسبب انخفاض الواردات، لاسيما أن هذه الرسوم الجمركية ضرورية لتمويل الأعمال الحكومية الأساسية في هذه البلدان.

أما الأزمة المالية فقد عرّفت بأنها: التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول؛ والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية ؛ والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة و أسعار الأسهم؛ مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج و العمالة؛ و ما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية [15]

نلاحظ من خلال هذا التعريف بأن الأزمة المالية ينعكس ظهورها في تدهور قيمة العملة، الأمر الذي يتسبب فيه عدم وجود نشاط اقتصادي حقيقي (يعني وجود نشاط وهمي)، أي أن المبادلات التي تتم بين الأشخاص ليست لها محل للمبادلة، يعني أن المبادلات كانت وهمية و لم ينشأ عنها نماء اقتصادي.

كما تعرف الأزمة المالية بأنها "تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، كحجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف" [16].

يتبين لنا أن الأزمات المالية تحدث بصفة مفاجئة وذلك بسبب عدم كفاءة النظام المالي الذي توسع في الإقراض دون التأكد من قدرة المقترضين على السداد أو الإرجاع، فتنخفض عندها قيمة العملة مع التسبب في وجود تدفقات رأسمالية نحو الخارج.

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص بأن الأزمة المالية هي حالة من التوقف المفاجئ للتدفقات المالية، و التي تكون بصفة دائمة أو مؤقتة بداخل النظام المالي. و يتضح معنى التدفقات المالية (الذي سبق و أن أشرنا إليه) في أشكال الأزمات المالية التي سوف نقدم تصنيفها فيما سيأتي.

2) تصنيف الأزمات المالية:

لمزيد من التشريح في مفهوم الأزمة المالية، نقدّم التصنيف الآتي للأزمات المالية:

أ- أزمة النقد الأجنبي:

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها،أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة [17].

ب – الأزمة المصرفية:

تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك، أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، و تستمر الأزمات المصرفية وقتا أطول من أزمات العملة، ولها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات المصرفية نادرة نسبيا في الخمسينات و الستينات بسبب القيود المفروضة على رأس المال و التحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، وتحدث بالترادف مع أزمة العملة.

ج – أزمة الديون:

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة.

و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي.

يتبين لنا من خلال هذا التصنيف بأن الأزمة المالية تحدث ضمن إحدى الحالات الثلاث، منفصلة كانت أو مجتمعة:

1. **عجز المصارف المالية:** و يكون ذلك بعجز المصرف في تحقيق التوازنات بين المدخلات و المخرجات المالية.

2. **عجز المقترض:** و يكون بعجزه المالي الفعلي، هذا ما يدفعه عن الامتناع عن سداد الدين، أو عجز يتوقعه البنك تجاه المقترض فيتوقف البنك عن تقديم مزيد من القروض، و في كلتا الحالتين يتسبب هذا في إحداث الأزمة.

3. **انخفاض قيمة النقود:** و يرجع ذلك إلى المعاملات التجارية و المالية غير السليمة، و ينشأ هذا الانخفاض عن الحالة الأولى و الثانية بشكل عام.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الأزمات المالية تنشأ عن توقف حركة المال لعلّة تتعلق بمعاملات مالية وتجارية غير سليمة. أي كل مسبب لإعاقة حركة المال يعتبر مسببا لحدوث الأزمات المالية.

و بتفسير أعمق للظاهرة، فالمال يدور ضمن حلقة يشكلها ثلاثة أطراف: منتج، مستهلك، مموّل (البنك). والنظام المالي يضبط دوران المال بين هذه الأطراف، بمحاولة تفادي توقفها عند أي طرف من الأطراف لأن ذلك يؤدي إلى تراكم المال عنده و ذاك هو الأزمة المالية، و من هذا نستخلص بأنه بين الإنتاج و الاستهلاك علاقة تكاملية تربط هذين المتغيرين، متى ما اختل احدهما تأثر الآخر.

ومن الناحية الاقتصادية، يعتبر الإنتاج و الاستهلاك موضوعين للدراسة والاهتمام لدى الخبراء الاقتصاديين، أي لا يعقل أن تتحقق العملية الإنتاجية إذا لم يوجد الشخص القادر على الاستهلاك. أي أن المحافظة على مستوى إنتاج معين يتوقف على مدى توفر السيولة المالية اللازمة لذلك، و بالمقابل حتى يتم استهلاك ما تمّ إنتاجه فهذا يتطلب سيولة مالية مقابل ذلك، و إلا اختل التوازن و حدثت جرّاء ذلك الأزمة المالية.

فمتى انحصر المال لدى المستهلك و نقص الإنتاج زاد الطلب و ارتفعت الأسعار، هذا ما يؤدي إلى التضخم و تناقص قيمة النقود، و يتمخض عنه ظواهر اقتصادية و اجتماعية و نفسية كثيرة تزيد في تعقيد الوضع.

و متى ما انحصر المال لدى المنتج زاد العرض و قلّ الطلب و زاد الكساد التجاري و زادت نسبة البطالة، الأمر الذي ينجر عنه العديد من الظواهر الاجتماعية التي تدفع بالفرد إلى الحصول على المال بأي طريقة كانت، هذا ما يشجّع على ظهور الانحرافات الاجتماعية الخطيرة التي تسوق إلى الركود الاقتصادي.

أما في حال تحرك المال بين المنتج و المستهلك فيمكن للطرفين المساهمة في تنمية النشاط الاقتصادي، والتداول على الثروة بصفة عادلة، و تترجح الكفّة في الحيازة على الثروة لمن يحقق مستوى نشاط أكبر.

و من ناحية أخرى يجب الإشارة إلى أن التراكم في المال يرجع إما لأسباب يفرضها النظام المالي في حدّ ذاته كوضع الضوابط و الشروط التي تحكم حركة المال بين الأطراف، و لأسباب أخلاقية، مثل السرقة، أو الغش، أو التدليس أو الرشوة الذي يكتسب من خلاله صاحبه المال دون مقابل، و اكتساب المال دون مقابل لا يدفع صاحبه للمساهمة في إحداث نشاط اقتصادي يحرّك الأموال نحو من يستحقّها، و كلّ هذا يساعد على تأزم الوضع المالي و الاقتصادي على حدّ سواء.

استنادا إلى ما سبق ذكره سوف نحاول إلقاء الضوء فيما سيأتي على الأسباب التي تؤدي إلى تراكم الأموال عند طرف من الأطراف داخل النظام المالي.

كما يجب الإشارة إلى أن تحديد أسباب حدوث حادث ما يتطلب منا منهجيا البحث في كليات الموضوع قبل التعمق في جزئياته أي دراسة أسباب اختلال نظام معين يتوقف على انتهاج دراسة تركيبته العامة قبل الخوض في دراسة جزئياته، و يستلزم منّا الإشارة أيضا إلى أنه في حال دراسة مثل هذه الظواهر، يجب التفرقة بين الأسباب و النتائج و المظاهر.

و بما أن المال موضوع متعلق بكافة شعب الحياة، و أنه وسيلة لا يمكن للفرد العيش من دونها، فلابد من دراسة أسباب حدوث الأزمة المالية بأكثر من مقاربة، أي لا يمكن دراسة النظام المالي كنظام منفصل على حدى. و بصورة أوضح، لا يمكن دراسة الأزمة المالية بمقاربة مالية أو اقتصادية بحتة لأن الأزمة قد تحدث بسبب أخلاقي أو سبب اجتماعي أو نفسي إلى غير ذلك.

ثانيا: دراسة تحليلية لتداعيات الأزمة المالية المعاصرة على بعض اقتصاديات دول المينا.

انعكست الأزمة المالية الأميركية على معظم اقتصادات دول العالم حتى إنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية. وبما أن دول المينا جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلبا بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل (تدهور مؤشرات النمو وارتفاع مؤشرات البطالة). ومدى تأثر دول المينا يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين هذه الدول والعالم الخارجي.

ومن أجل توضيح أثر الأزمة المالية على اقتصاد بعض دول المينا نستعرض الجداول التالية:

جدول 01: معدلات الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي لبعض اقتصادات دول المينا من (2006- 2009)

السنوات / الدول	2006	2007	2008	2009	m	δ
الجزائر	2	4.6	4.9	4.5	4	1.3441
المغرب	7.8	2.7	6.5	5.5	5.575	0.5377
تونس	5.5	6.3	5.5	5	5.625	2.1654
السودان	11.3	10.2	8.5	7.7	9.425	1.6276
الأردن	6.3	6	5.5	5.3	5.775	0.4573
مصر	6.8	7.1	7.2	6	6.775	0.5439
السعودية	3	3.5	5.9	4.3	4.175	1.2685
الامارات	9.4	7.4	7	6	7.45	1.4271
ايران	5.8	6.4	5.5	5	5.675	0.5852
الكويت	6.3	4.6	5.9	5.8	5.65	0.7325

Source : turbulences financières, ralentissements et redressements, fmi, octobre 2008, pp83-86.

من خلال الجدول رقم (01) يتبين لنا أن كل الدول السالفة الذكر في الجدول عرفت تدهورا على مستوى معدلات نموها من سنة 2008، وهي السنة التي بدات فيها الأزمة المالية تتفاقم، ويظهر هذا التدهور اثر انخفاض المعدلات تحت متوسطها الحسابي (m) المسجل خلال هذه الفترة (2006- 2008)، اما الدول الأكثر تضررا من هذه الظاهرة خلال هذه الفترة هي: الامارات العربية المتحدة ، المملة العربية السعودية، السودان، وخاصة تونس حيث سجلت أكبر انحراف معياري (δ) مقدر بـ 2,1654 مقارنة بالدول الأخرى. وهذا ما يدل على التدهور الواضح الذي لحق بهته الاقتصاديات منذ سنة انفجار الأزمة المالية.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (02) أنه كل من: اسبانيا، بلجيكا، المملكة المتحدة، السويد عرفت ارتفاعا في معدلات البطالة التي فاقت متوسطها الحسابي (m) خلال هذه الفترة، خاصة اسبانيا التي وصل معدل البطالة فيها سنة 2009 الى 14.7٪، التي سجلت أكبر انحراف معياري (δ)، هذا ما يعكس الاهتزاز الاجتماعي الذي عرفته هذه الدولة ومن جانب آخر بالنسبة لدةل أخرى سجلنا معدلات الى حد ما متناسبة.

جدول 02: معدلات البطالة لبعض اقتصادات دول المينا من (2006- 2009)

δ	m	2009	2008	2007	2006	السنوات / الدول
1.8448	11.7667	10.2	11.3	13.8	-	**الجزائر**
0.9073	14.0333	9.0	8.7	8.9	-	**المغرب**
0.1527	8.8667	14.7	13	14.4	-	**تونس**
0.6079	12.0567	12.6	11.4	12.17	-	**السودان**
0.4041	12.9667	12.5	13.2	13.2	-	**الأردن**
0.4163	9.0667	9.4	8.6	9.2	-	**مصر**
0.5140	10.1133	10.5	9.53	10.31	-	**السعودية**
0.5131	2.6333	3.2	2.2	2.5	-	**الامارات**
0.9451	10.5667	11.3	9.5	10.9	-	**ايران**
0.1006	1.7067	1.72	1.6	1.8	-	**الكويت**

Source : www.cia.gov/

- www.icenews.is

يظهر لنا من خلال تحليلنا للجدول رقم (01) انخفاضا واضحا في معدلات الناتج الاجمال المحلي الحقيقي ابتداءا من سنة 2008 والتي تعتبر سنة انفجار الأزمة المالية، كما نستوعب من خلال دراسة الجدول رقم (02) ارتفاعا معتبرا في معدلات البطالة للعديد من الدول أثناء الفترة (2008- 2009) مقارنة بسنة 2007، البعض منها عرفت استقرارا ضعيفا، والبعض الآخر تدهورا كبيرا، فمن هذا الباب نستوعب ان درجة تأثير الأزمة المالية كانت أوضح من خلال التطرق الى دراسة معدلات الناتج المحلي الحقيقي، الذي أبرز أن كل الدول عرفت تدهورا في نموها، عكس دراستنا لمعدلات البطالة لهذه الدول، حيث أظهرت أن هناك تذبذبا من دولة الى أخرى من خلال هذا المؤشر.

كل هذا يقودنا الى الاستفسار عن ان كان للبطالة دورا بارزا وجوهريا في التأثير على نمو هذه الدول، بأخذ بعين الاعتبار عامل الأزمة المالية المؤثر فيها طبعا، أم هناك مؤشرات اقتصادية أخرى اثرت على ذلك.

ومن أجل الجواب على هذا التساؤل نقوم بدراسة مدى تأثير البطالة على الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي لهذه الدول خلال الفترة (2006- 2009)، بالاعتماد على المتوسط الحسابي المتحصل عليه من الجداول رقم (01) و(02) الخاص بمعدلات الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي ومعدلات البطالة على التوالي (انظر الجدول رقم (03))، لكل دولة، فمن هذا نقترح النموذج الاقتصادي القياسي التالي:

بالاستعانة ببرنامج الحزم الاحصائية SPSS نتحصل على نتائج النموذج التالية:

جدول رقم (03): معدلات البطالة أثرها على الناتج الوطني الخام

النموذج		المعاملات اللامركزية		المعاملات المركزية		
		A	الخطأ المعياري	Bêta	t	Sig.
1	(الثابت)	2,097	,386		4,601	,005
	معدلات البطالة	-,047	,032	-,191	-,415	,652

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات التحليل الإحصائي

نلاحظ انه لا يوجد تأثير معنوي لمعدلات البطالة على الناتج الوطني الخام خلال هذه الفترة. حيث أن P-Value لمعلمة الميل تساوي 0.652 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 وان P-Value لمعلمة الحد الثابت تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05.

يبرز لنا النموذج المقترح ان معامل الارتباط "r = 0 ,267 "** بين معدلات الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي ومعدلات البطالة خلال هذه الفترة الممثلة للأزمة، ضعيفا جدا، ودرجة تأثيره تختلف من دولة الى أخرى (أنظر الشكل (04))، هذا ما يؤكد وجود عوامل أخرى أثرت عليها الأزمة المالية العالمية، أثرت هي بدورها على معدلات الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي، كمعدلات التضخم، رصيد ميزان المدفوعات وغيرها، كما أن الانحرافات المعيارية للمعلمات المقدرة كبيرة مقارنة مع قيم هذه المعاملات، اذن يعتبر تفسير معدلات البطالة لمعدلات الناتج الاجمال المحلي الحقيقي خلال هذه الفترة ضعيفا جدا في ظل الأزمة المالية العالمية.

جدول رقم (04): متوسط معدلات الناتج الاجمالي الحقيقي ومعدلات البطالة لبعض اقتصاديات الدول الأوروبية المتقدمة خلال (2006- 2009).

الدول	الجزائر	تونس	المغرب	السودان	الأردن	مصر	السعودية	الإمارات	إيران	الكويت
TPIBr	4	5.575	5.625	9.425	5.775	6.775	4.175	7.45	5.675	5.65
Tc	11.766	14.033	8.866	12.056	12.966	9.066	10.113	2.633	10.566	1.706

المصدر: من اعداد الباحثان انطلاقا من نتائج الجدول رقم (01) والجدول رقم (02)

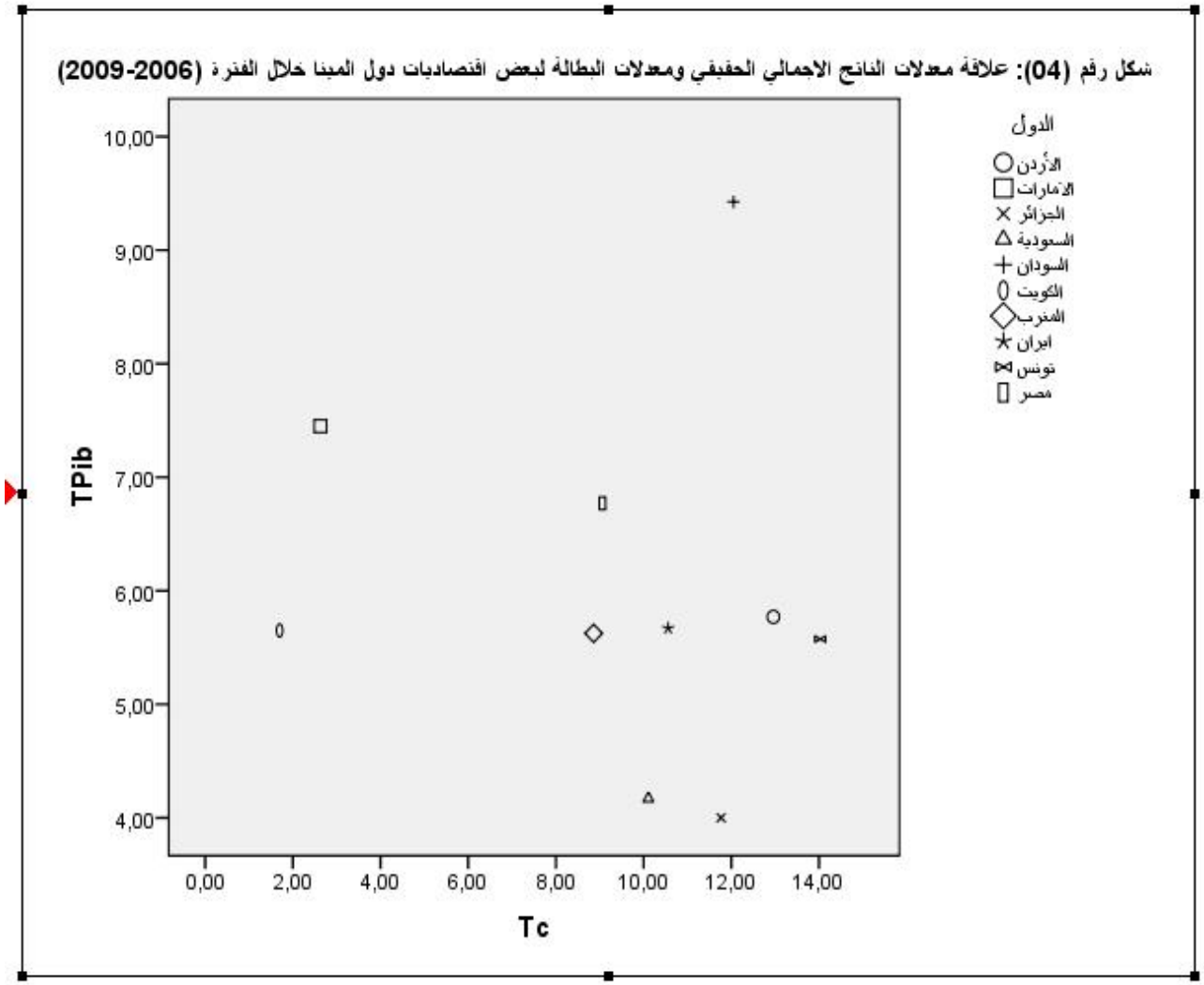

خاتمة:

وخلاصة القول ان الأزمة المالية التي يتعرض لها النظام المالي الدولي، سوف تؤدي بدون شك الى مراجعة عميقة واعادة النظر في الممارسات المالية التي اعتبرت الى وقت قريب من هذه الأزمة من المسلمات في الصناعة المالية والمصرفية، وقد تؤدي نتائج هذه الأزمة الى اصلاحات هامة من شأنها تصحيح مسار الرأسمالية وسياسة الاقتصاد الحر، بشكل يوفر للاقتصاد العالمي استقرارا ماليا واقتصاديا أفضل. كما نأمل ان تساعد نتائج هذه الأزمة في توفير البيئة الاقتصادية الصحية التي تجنب الاقتصاديات انهيار أنظمتها المالية، وتؤسس لنمو وتطور اقتصادي قابل للاستمرار.

من خلال هذه الورقة البحثية نخلص الى جملة من النتائج وهي:

- مراجعة مخططات الإصلاح والإنعاش للهيئات الدولية الكبرى كصندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي BM خاصة وأن الأزمة الاقتصادية الراهنة أثبتت محدوديتها في الإدارة.
- إصلاح النظام المصرفي للدول التي هي في طور النمو حتى تتمكن من الدخول في الاقتصاد الدولي وذلك بالتركيز على سياسات مصرفية قائمة على: إدارة السيولة والعائد، إدارة مخاطر الائتمان...
- الرأسمالية أثبتت انكساراتها عبر التاريخ وان دل هذا على شيء فإنما يدل على أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو الحل.

المراجع والإحالات:

[1] ضياء مجيد الموسوي، التحليل الاقتصادي الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 05.

[2] المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك رقم 15، الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1999، ص 18.

[3] إبراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الإسلامي – الدراسة والتطبيق- ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 16.

[4] غازي عنايه، موسوعة الاقتصاد الإسلامي – الخصائص العامة - ، دار زهران، عمان، 2002، ص 25.

[5] ضياء مجيد، الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 43.

[6] الاقتصاد الإسلامي – مبادئ وخصائص وأهداف - ، مركز الإسكندرية للكتاب، ص 270

[7] مجدى عبد الفتاح سليمان، عمر بن الخطاب والمشكلات الاقتصادية المعاصرة – البطالة الربا والفائدة التأمين عجز الموازنة- ، دار غريب، القاهرة، 2003، ص ص 120- 125.

[8] المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، تطور علم الاقتصاد الإسلامي، ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه، سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك رقم 05، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، بدون سنة النشر، ص ص 14- 15.

[9] علي أحمد السالوس، القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، دار القرآن بمصر ودار الثقافة بقطر، الطبعة السابعة، مصر/قطر، 2002، ص ص 120- 126.

[10] ياسر عبد الكريم الحوراني، الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي، دار مجدلاوي، عمان، 2003، ص ص 284- 287.

[11] أحمد محمد علي، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك رقم 03، الطبعة2، جدة، 1998، ص ص 18.

[12] أشرف محمد دوابة، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار السلام، الطبعة 2، القاهرة، 2006، ص 11.

[13] هو منتدى تأسس سنة 1999 بسبب الأزمات المالية في التسعينات. يمثل هذا المنتدى ثلثلي التجارة في العالم و أيضا يمثل أكثر من 90 بالمئة من الناتج العالمي الخام. انها تهدف إلى تعزيز تضافر الدولي، وترسيخ مبدأ الحوار الموسع بمراعاة زيادة الثقل الاقتصادي الذي أصبحت تتمتع به عدد من الدول. ومن الدول المشكلة للمجموعة نجد: الصين، كوريا الجنوبية، الهند، إندونيسيا، اليابان، تركيا والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا ومصر والبرازيل والمكسيك الأوروبية وأمريكا الشمالية وأستراليا.

[14] منظمة الجمارك العالمية، بيان حول الأزمة المالية العالمية، موجه لقمة مجموعة العشرين ،المنعقدة في 02 أبريل/نيسان 2009، ص 02، تم الاطلاع على البيان يوم 2009/08/18 على الساعة 16 سا و50 دقيقة من الموقع: http://www.wcoomd.org/fr/

[15] عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر ، عمان :1999، ص 200.

[16] زايدي عبد السلام ومقران يزيد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية – دراسة حالة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية يومي 5- 6 ماي 2009، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص6.

[17] مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2002 ، ص 06

الملاحق:

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الجزائر	4	4,0000	1,34412
تونس	4	5,5750	,53774
المغرب	4	5,6250	2,16545
السودان	4	9,4250	1,62763
الأدرن	4	5,7750	,45735
مصر	4	6,7750	,54391
السعودية	4	4,1750	1,26853
الامارات	4	7,4500	1,42712
ايران	4	5,6750	,58523
الكويت	4	5,6500	,73258
N valide (listwise)	4		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الجزائر	3	11,7667	1,84481
تونس	3	14,0333	,90738
المغرب	3	8,8667	,15275
السودان	3	12,0567	,60797
الأدرن	3	12,9667	,40415
مصر	3	9,0667	,41633
السعودية	3	10,1133	,51404
الامارات	3	2,6333	,51316
ايران	3	10,5667	,94516
الكويت	3	1,7067	,10066
N valide (listwise)	3		